

## دور البرلمانات في احتواء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة(\*)

### تقديم

بعدها أفاق العالم في صيف عام ٢٠٠٨، على وقع كارثة انهيار النظام المالي البنكي الأمريكي وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية المدمرة في أمريكا وبقية الدول الغربية الرأسمالية، ثم بدأت ظاهرة تسلسل هذه الآثار والتأثيرات تتعولم تدريجياً لتصيب كافة الدول الغنية والفقيرة على حد سواء.

وإذا كانت أسباب وعوامل هذه الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية هي أسباب أمريكية صرفة في منبعها، وهي استفحال ظاهرة المضاربات المالية في ظل أجواء الإفراط والتفريط في عملية ضبط ومراقبة المؤسسات المالية الاستثمارية في كافة القطاعات ولا سيما في قطاع الاستثمارات العقارية، وحالة عدم

الشفافية اللازمة في عمليات إدارة وتسيير هذه المؤسسات، بالإضافة إلى انتشار مظاهر ومخاطر الفساد الاقتصادي. إلا أن الآثار والتأثيرات الخطيرة والشاملة لهذه الأزمة المالية والاقتصادية عمت جميع دول العالم بدون استثناء وبدرجات متفاوتة، وذلك نظراً للمكانة الخاصة لأمريكا ونظامها الاقتصادي والسياسي والعلمي والتكنولوجي والعسكري الرائد والقوي في إطار عولمة شاملة ومؤثرة.

وقد هبت دول العالم وكافة المؤسسات الدولية والإقليمية السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية لحماية النظام الاقتصادي والسياسي الرأسمالي الحر، أولاً من الانهيار وصيانة النظام الاقتصادي العالمي، ثانياً من مصير الإنهيار الكلي والنهائي، وكذلك للدفاع

(\*) لائحة صادقت عليها الجمعية العامة للإتحاد البرلماني الدولي، الدورة ١١٩ تاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠٠٨. نُشرت هذه الدراسة في مجلة الفكر البرلماني (الجزائر)، التي يصدرها مجلس الأمة الجزائري، العدد ٢٢، آذار (مارس) ٢٠٠٩، ص ١٨٠ - ١٨٤.

- تذكيراً بأنه طبقاً للإنذار الذي حذر به صندوق النقد الدولي، فإن البنوك المثقلة بالديون تؤدي بالنظام المالي العالمي إلى التدهور، وعلى الدول الثرية إرجاع الثقة للمستثمرين،

- نظراً لأهمية التعاون بين البرلمانات والحكومات الوطنية لاحتواء آثار الأزمة المالية العالمية التي تهدد الاستقرار والأمن والتنمية في الأرض،

- وعياً منها بالمسؤولية المشتركة والمتنوعة الواقعة على عاتق جميع البلدان، قصد مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية لتلبية احتياجات التنمية البشرية، للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (OMD).

- وعياً منها بالتهديد الذي تشكله الأزمة الاقتصادية الدولية على التنمية المستدامة - التي تعتبر عنصراً أساسياً للتقدم البشري - لا سيما بالنظر إلى الإعلان الذي صادقت عليه القمة العالمية حول التنمية المستدامة المنعقدة في مدينة جوهانسبورغ في سبتمبر ٢٠٠٢.

- مع مراعاة الحاجة إلى موارد مالية كافية وإقامة نظام اقتصادي عالمي مستقر، عادل وآمن.

- وعياً منها بارتباط الاقتصادات الوطنية والنظام الاقتصادي العالمي الذي يفترض منهجاً عالمياً وتعاوناً دولياً قوياً قصد ضمان استخدام عقلاني للموارد المالية وإنشاء مؤسسات مالية قوية وذات مصداقية.

- تذكيراً منها بأن تقرير المؤتمر الدولي حول تمويل التنمية المنعقدة في مدينة مونتيري (المكسيك) في ٢٠٠٢، يوضح بصفة خاصة أن الاستقرار المالي الدولي يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للنمو الاقتصادي العالمي.

- اهتماماً منها بأن الأزمة المالية الدولية أدت إلى تقويض الاستقرار الاجتماعي في بلدان عديدة وتهدد المنجزات الديمقراطية والتقدم في مجال حقوق الإنسان.

عن النظم الاقتصادية الوطنية والإقليمية من مخاطر هذه الأزمة المالية والاقتصادية الكاسحة. وليس غريباً على البرلمانات الوطنية وهيئاتها ومؤسساتها الإقليمية والدولية أن تكون في مقدمة كافة أجهزة وهيئات ومؤسسات الدولة الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية، وهي تمثل الشعوب والأمم وتجسد إرادتها وتبلور طموحاتها وتطلعاتها إلى حياة أفضل في كنف السلام والاستقرار والأمن الشامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري.

وتعد الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي نموذجاً لدور البرلمانات الوطنية والإقليمية والدولية في عملية بلورة وتصور إستراتيجية عامة دولية ووطنية وإقليمية لمواجهة هذه الأزمة الطارئة والمحدقة، وإعادة إصلاح وتطور المنظومة الاقتصادية والمالية العالمية على أساس ومبادئ الرشادة والشفافية والعدالة والمساواة الإنسانية والدولية.

وقد قدرت مجلة الفكر البرلماني أن تنشر مضمون هذه الإستراتيجية التي تضمنتها لائحة الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي والمنعقدة بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ٢٠٠٨، لتكون مرجعية ودليلاً للعمل البرلماني على كافة الأصعدة والمستويات في هذا المجال.

## دور البرلمانات في احتواء الأزمة المالية العالمية وآثارها على اقتصاديات البلدان

المتقدمة والنامية

(لائحة صادقت عليها الجمعية

١١٩ بالاجماع)

جنيف ١٥ أكتوبر ٢٠٠٨

إن الجمعية العامة ١١٩ للاتحاد البرلماني

الدولي،

- نظراً لمخلفات الأزمة المالية الدولية وآثارها السلبية على الاقتصاد العالمي، لا سيما نتائجها الوخيمة على الدول النامية،

وهي القضايا المدرجة في إعلان الألفية التي صادقت عليه الأمم المتحدة،

٨ - تدعو البنوك المركزية وهيئات مراقبة الصرف إلى تبني سياسات وإجراءات الحيطة لضمان استقرار قطاعي المالي والمصرفي،

٩ - تدعو إلى وضع تنظيم مكثف في القطاع المالي، سيما فيما يخص القروض بين البنوك وحماية المستهلك قصد تفادي كل أزمة مالية مستقبلاً،

١٠ - تناشد جميع البلدان لاتخاذ تدابير صارمة لردع الجنح المالية والتعاون في هذا المجال،

١١ - تناشد حكومات أكبر البلدان المصنعة لتحمل مسؤولياتها تجاه البلدان النامية باحتواء الآثار الوخيمة لهذه الأزمة على اقتصادياتها، والقيام بكل ما في وسعها قصد ضمان إشراك البلدان النامية في تسطير الاقتصاد العالمي،

١٢ - تدعو بإلحاح حكومات البلدان المتطورة بالإبقاء بالتزاماتها تجاه البلدان النامية قصد مساعدتهم على حل مشاكلهم الاقتصادية الداخلية، واستئصال الفقر والامية والأمراض وعلى بلوغ نسب نمو أعلى، طبقاً لآليات عديدة مثل إعلان الألفية، وتلزم في هذا الاتجاه المنظمات الدولية المساهمة في تحقيق هذه الأهداف،

١٣ - تلح على البرلمانات لكي لا تدخر أي جهد لاقتراح أفكار ومبادرات تهدف إلى ترقية نظام مالي جديد، يقوم على قواعد من شأنها المساهمة في وضع هيكل اقتصادي عالمي عادل وشفاف يساهم بدوره على تحقيق السلم والاستقرار.

١ - تدعو المجلس المسير لعقد مؤتمر برلماني دولي، في أقرب الآجال، مع الخبراء قصد دراسة آثار الأزمة المالية الدولية على النظام الاقتصادي العالمي وتحديد سبل التعامل مع نتائج هذه الأزمة،

٢ - تطلب بالحاج من اللجان البرلمانية التي تتناول القضايا المالية والاقتصادية والتجارية لعقد اجتماعات طارئة لتحديد أفضل السبل التي من شأنها حماية المؤسسات المالية، والتخفيف من آثار الأزمة المالية الدولية إلى حسن وضع إستراتيجية عالمية لاحتوائها،

٣ - تلزم البرلمانات الوطنية بوضع إطار قانوني أنجع بالنسبة للهيئات الوطنية للضبط بهدف تفادي كل خلل على مستوى أهم الأسواق المالية.

٤ - تشجع تنفيذ القوانين والمعايير الدولية حول شفافية الأسواق المالية للسهر على وضوح الصفقات المالية، الشيء الذي يدعم القدرات الوطنية والدولية على تقدير المخاطر المالية،

٥ - تدعو الحكومات لتشمل البرلمانيين في الوفود الرسمية التي تشارك في المؤتمرات والمنتديات والاجتماعات المنعقدة حول الأزمة المالية الدولية لتمكينهم من التعبير عن آرائهم وأفكارهم بصفتهم ممثلي الشعب،

٦ - تعبر عن آمالها في اتخاذ إجراءات وطنية ودولية لمراقبة المؤسسات المالية من شأنها التخفيف من أثر هذه الأزمة،

٧ - تدعو لاتخاذ تدابير من شأنها الحد من الآثار الاجتماعية الناجمة عن الأزمة المالية الدولية، والتي يمكن أن تؤثر على آفاق التشغيل وأمن الشغل وارتفاع الأسعار وزيادة الفقر،